



مركز البحوث  
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مقدمة

كان البارز في الفترة الماضية هو تتويج التحركات الفلسطينية التي أعقبت قرار الرئيس ترامب باعتبار القدس عاصمة لكيان العدو، بالذهاب إلى مجلس الأمن حيث أعلن الرئيس عباس أمام المجلس خطته للسلام مستبقاً الإعلان عن مضمون الخطة الأمريكية، التي اعتبرها الفلسطينيون إدارة غير محايدة ولم تعد مقبولة لرعاية المفاوضات بعد أن أسفرت عن وجهها الحقيقي المنحاز إلى الموقف الصهيوني والمنتبني للرواية الإسرائيلية لفهم الصراع في المنطقة. ودعا الرئيس عباس أمام مجلس الأمن إلى تشكيل آلية دولية متعدّدة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحلّ جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ؛ مقترحاً أن تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام ٢٠١٨، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن ١٨٥٠.

وترتكز خطة السلطة الفلسطينية للسلام، على عقد مؤتمر دولي للسلام مبني على قرارات الشرعية الدولية، وأن تقوم المفاوضات على أساس الالتزام بالقانون الدولي ومبدأ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وحلّ عادل ومُتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقدّم عباس مطالعه تاريخية طويلة قال خلالها أنه بالرغم من صدور ٧٠٥ من القرارات عن الجمعية العامة، و٨٦ قراراً من مجلس الأمن الدولي لصالحنا، ألا تنتفض؟، وهل يعقل أن نتهرّب إسرائيل من تنفيذ القرارين ١٨١ و١٩٤ اللذين كانا شرطاً لقبول عضويتها الدائمة، وفق التعهّد الخطي المُقدّم من موشيه شاريت (شارتوك) وزير خارجيتها في حينه. وأن إسرائيل تتصرّف كدولة فوق القانون الدولي، فقد حولت حالة الاحتلال المؤقتة وفق القانون الدولي إلى حالة استعمار استيطاني دائم، وفرضت واقع الدولة الواحدة بنظام الأبارتهايد، وأغلقت جميع الأبواب، أمام حل الدولتين على حدود ١٩٦٧.

وأضاف: "التقينا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أربع مرات خلال العام ٢٠١٧، وأبدينا له استعداداً كبيراً للتوصّل إلى صفقة سلام تاريخية، وأكدنا على موقفنا المتوافق مع الشرعية الدولية، وحل الدولتين على حدود ١٩٦٧، رغم أن هذه الإدارة لم تحدد موقفها، هل هي مع حل الدولتين، أم مع حل الدولة الواحدة، بل، وفي سابقة هي الأخطر من نوعها، وبقرار أحادي غير شرعي رفضه غالبية العالم، قررت الإدارة الأمريكية إزاحة ملف القدس عن الطاولة، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، متجاهلة أن القدس

الشرقية، هي أرض فلسطينية محتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي عاصمتنا التي نريدها أن تكون مدينةً مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية".

وقال أن الولايات المتحدة ناقضت نفسها ونقضت تعهداتها وخرقت الشرعية الدولية، بقرارها بشأن القدس، إذ إنه ليس بمقدور دولة بعينها أو بمفردها اليوم أن تحل صراعاً إقليمياً أو دولياً دون مشاركة أطراف دولية أخرى، ولذلك لا بدّ من آلية دولية متعدّدة الأطراف لحلّ القضية الفلسطينية، تتبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية. وقد واجه عباس حملة معارضة وتدنيد من ممثلي الإدارة الأمريكية وسفير الاحتلال في الأمم المتحدة ووزراء في حكومة العدو، في الوقت الذي أعلن فيه أمين عام الجامعة العربية تأييد الموقف الفلسطيني وتبني المشروع الذي أطلقه الرئيس عباس أمام مجلس الأمن. من جهتها الفصائل الفلسطينية سجّلت انتقادها للسقف السياسي الذي أعلنه عباس باعتبار أنه محاولة لاستكمال مسيرة أوسلو التي فشلت طوال أكثر من عشرون عاماً في انتزاع أي حلول من العدو الذي يواصل التنكّر لما اتفق عليه ويكرّس أمراً واقعاً أبعد إلى حدّ بعيدٍ من إمكانية حل الدولتين.

في حين أكّد وزير الخارجية الروسي **سيرجي لافروف** أن بلاده مستعدة لاستضافة محادثات سلام بين فلسطين وإسرائيل دون شروط مسبقة. ونقلت وكالة "تاس" الروسية عن لافروف القول أمام منتدى "قالداي" الدولي للحوار الذي يحمل هذا العام عنوان "روسيا في الشرق الأوسط ... لاعب في كل الساحات": "إننا مقتنعون بأنه لا يوجد سبيل آخر إلا الاتفاق المباشر بين فلسطيني وإسرائيل...، نوّكّد استعدادنا لتوفير مكان في روسيا لاستضافة القادة الفلسطينيين والإسرائيليين دون شروط مسبقة"، مشيراً إلى الزيارات التي قام بها مؤخراً لموسكو رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني والعاقل الأردني لموسكو.

من جهةٍ أخرى سعت حركة حماس من خلال زيارة وفدها القيادي إلى مصر إلى تحريك المصالحة والتفاهم مع القيادة المصرية للتخفيف على قطاع غزة، والتأكيد على استمرار الالتزام بالرعاية المصرية للمصالحة. هذا في الوقت الذي يتراشق فيه الطرفين بالإتهامات بالعرقلة، في الوقت الذي شهد فيه القطاع تصعيداً عسكرياً جرى تطويقه لرغبة الأطراف المعنية بعدم دحرجة الأمور باتجاه اندلاع حرب. في حين ينشغل الداخل الصهيوني بالمظاهرات ضدّ الفساد، وبقرار شرطة الاحتلال التوصية باتّهام رئيس حكومة العدو نتنياهو بعددٍ من القضايا، ممّا يضع مستقبل الحكومة الحالية في كيان العدو أمام مفترق طرق قد يقود إلى استقالة رئيس الحكومة أو تقديم موعد الانتخابات النيابية، وسط مؤشرات لاستطلاعات الرأي تغيد بتصاعد نسبة المطالبين باستقالة رئيس الحكومة، وارتفاع نسبة المطالبين بانتخابات مبكرة.

## خطة سلام فلسطينية

دعا الرئيس عباس في خطاب أمام مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بحلول منتصف العام الحالي. وفي مداخلة الطويلة والنادرة أمام أعلى هيئة في الأمم المتحدة، طالب أيضا الدول التي لم تعترف بفلسطين بالقيام بذلك، وقال من أصل ١٩٣ بلدا في الأمم المتحدة، اعترفت ١٣٨ دولة فقط بفلسطين. ودعا إلى "تشكيل آلية دولية متعدّدة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحلّ جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ"؛ وأضاف "ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام ٢٠١٨، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن ١٨٥٠". وندد بالقرارات الأحادية الجانب مثل اعتراف الولايات المتحدة في نهاية العام ٢٠١٧ بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذلك أمام أنظار السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي. ودعا إلى أن تكون "القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث".

وأضاف في كلمته أمام مجلس الأمن أن إسرائيل أفشلت الدعوات للتفاوض، وأن السلطة لم ترفض أي دعوة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي "فنحن نعتبرها السبيل الوحيد للسلام". وتعجّب من إصدار الأمم المتحدة مئات القرارات لصالح فلسطين وعدم تنفيذها على أرض الواقع مشيراً إلى أن المنظمة الأممية تعتبر القدس مدينة محتلة.

وقدم عباس خطة السلطة الفلسطينية للسلام، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام مبني على قرارات الشرعية الدولية، وقال أن أي مفاوضات قادمة ستكون قائمة على أسس هي الالتزام بالقانون الدولي ومبدأ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وحل عادل ومنتق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وبالرغم من صدور ٧٠٥ من القرارات عن الجمعية العامة، و٨٦ قرارا من مجلس الأمن الدولي لصالحنا، ألا تنفذ؟، وهل يعقل أن تتهرب إسرائيل من تنفيذ القرارات ١٨١ و١٩٤ اللذين كانا شرطاً لقبول عضويتها الدائمة، وفق التعهد الخطي المقدم من موشيه شاريت (شارتوك) وزير خارجيتها في حينه.

إسرائيل تتصرّف كدولة فوق القانون الدولي، فقد حوّلت حالة الاحتلال المؤقتة وفق القانون الدولي إلى حالة استعمار استيطاني دائم، وفرضت واقع الدولة الواحدة بنظام الأبارتهايد، وأغلقت جميع الأبواب، أمام حل الدولتين على حدود ١٩٦٧.

وطالب الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين، واعتبر أن إسرائيل تتصرف وكأنها دولة فوق القانون بعدم تنفيذها لقرارات المنظمة الأممية ومجلس الأمن. وأضاف: "التقينا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أربع مرات خلال العام ٢٠١٧، وأبدينا له استعداداً كبيراً للتوصل إلى صفقة سلام تاريخية، وأكدنا على موقفنا المتوافق مع الشرعية الدولية، وحل الدولتين على حدود ١٩٦٧، رغم أن هذه الإدارة لم تحدّد موقفها، هل هي مع حل الدولتين، أم مع حل الدولة الواحدة، بل، وفي سابقة هي الأخطر من نوعها، وبقرار أحادي غير شرعي رفضه غالبية العالم، قررت الإدارة الأمريكية إزاحة ملف القدس عن الطاولة، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، متجاهلة أن القدس الشرقية، هي أرض فلسطينية محتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي عاصمتنا التي نريدها أن تكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية.

والمستغرب أيضاً أن الولايات المتحدة ما زالت تدرج منظمة التحرير الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وتضع القيود على عمل بعثتنا في واشنطن، متذّرةً بقرارات الكونجرس منذ العام ١٩٨٧، كما أنها قرّرت مؤخراً معاقبة اللاجئين من خلال تخفيض مساعداتها لوكالة الأونروا، بالرغم من موافقتها على قرار إنشائها، وتبنيها للمبادرة العربية للسلام والتي تدعو لحل عادل ومنتق عليه لمسألة اللاجئين حسب القرار ١٩٤.

إن الولايات المتحدة ناقضت نفسها ونقضت تعهّدها وخرقت الشرعية الدولية، بقرارها بشأن القدس، إذ إنه ليس بمقدور دولة بعينها أو بمفردها اليوم أن تحل صراعاً إقليمياً أو دولياً دون مشاركة أطراف دولية أخرى، ولذلك لا بد من آلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية، تنبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية".

### نص الخطة الفلسطينية للسلام:

أولاً: الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام ٢٠١٨، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن ١٨٥٠، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي: - قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً

في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩ لسنة ٢٠١٢، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

- تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧.  
- تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو (القدس، الحدود، الأمن، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأسرى)، وذلك لإجراء المفاوضات ملتزمة بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، مع توفير الضمانات للتعويض.

ثانياً: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، وبخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة (٣١) من اتفاق أوسلو للعام ١٩٩٣، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة من العام ١٩٦٧ وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الأمريكية للقدس، التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة ٤٧٦، ٤٧٨، ٢٣٣٤ وقرار الجمعية العامة ES-10/19، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين للمنظمات التي التزمنا بها سابقاً. (وهي ٢٢ منظمة دولية من أصل ٥٠٠ منظمة ومعاهدة).

ثالثاً: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأسس المرجعية لأية مفاوضات قادمة، وهي:  
- الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يشمل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وصولاً للقرار ٢٣٣٤، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.

- مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ورفض الحل الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة.

- قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.  
- القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث.  
- ضمان أمن الدولتين دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي.  
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤، وفقاً لمبادرة السلام العربية واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

## وفي ردود الفعل:

هاجمت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن نيكى هايلي، الرئيس عباس، معربةً عن أسفها لمغادرته القاعة قبل الاستماع لكلمتها، وأكدت خلال كلمتها أمام جلسة استثنائية لمجلس الأمن، أن قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس لن يتغير، مضيفاً أن "قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لن يتبدل سواء أحببته أو كرهته". وأنه "ليس مطلوباً من الفلسطينيين أن يقبلوا أو يرفضوا قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، مؤكدة أن القيادة الفلسطينية أمامها خيارات إما التحريض على العنف أو طريق التفاوض والتسوية. وأشارت إلى أن مسار التحريض على العنف لن يقود إلّا إلى مزيد من المعاناة للفلسطينيين، معتبرةً أن الأزمات التي تواجهها دول المنطقة أشدّ إلحاحاً من الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وخاطبت أعضاء المجلس قائلة: "نحن ندرك معاناة الفلسطينيين، ونحن نمدّ أيدينا إلى القيادة الفلسطينية من أجل إحلال السلام، ونحن مستعدون لكي نتحدث معك (الرئيس الفلسطيني) لكننا لن نجري وراءك". وانتقدت المندوبة الأمريكية قيام مجلس الأمن الدولي بعقد لقاءات شهرية حول القضية الفلسطينية، بقولها: "هذه الجلسة حول الشرق الأوسط، تحدث كل شهر منذ عدة سنوات، وتركيزها الرئيسي منصب فقط على أكثر الدول ديمقراطية في الشرق الأوسط، وهي إسرائيل".

وقال افيغور ليرمان تعقيباً على خطاب الرئيس عباس في مجلس الأمن: "الجميع يعرف بأن أبو مازن يدفع رواتب منفذي العمليات ضد إسرائيل من جهة، و من جهة أخرى يريد اعتراف دولي بالفلسطينيين". كما انتقد وزير التعليم بحكومة الاحتلال، نفتالي بينت خطاب الرئيس عباس قائلاً: "أنصح أبو مازن أن يركّز على إيجاد مستقبل فعلي بدلاً من بناء ماضي من الخيال". وقال بينت: "إن شعب يخرع ماضيه لا مستقبل له، فأجداد الشعب الفلسطيني ربما كانوا قبل ٥٠٠٠ عام ولكن ليس هنا بل جنوباً في شبه الجزيرة العربية".

كما انتقد رئيس حزب "يش عاتيد"، وقال: "لا يوجد هناك ملايين اللاجئين الفلسطينيين واسرائيل ابدأ لن توافق على حق العودة".

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، المجتمع الدولي إلى التفاعل بصورة إيجابية مع الرؤية التي طرحها الرئيس محمود عباس، أمام مجلس الأمن الدولي، لإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد أنه يضم صوته إلى صوت الرئيس عباس في المطالبة بعقد مؤتمر دولي بحلول منتصف هذا العام وبمشاركة دولية

واسعة، تشمل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والأطراف الدولية الفاعلة، يكون من مخرجاته إعلان قبول دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، وتبادل الاعتراف بين فلسطين وإسرائيل، وإنشاء آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين على حل قضايا الوضع الدائم في إطار زمني محدد.

وكان قرار ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس، قد أثار غضب الفلسطينيين الذين أعلنوا أنه لم يعد من الممكن أن تلعب واشنطن دور وسيط في عملية السلام بالشرق الأوسط. وجاء خطاب الرئيس عباس أمام المجلس في وقت تحضر فيه إدارة ترمب خطة سلام جديدة رغم أن فرص التوصل إلى اتفاق تبدو ضئيلة. وازدادت حدة التوتر كذلك على خلفية قرار الولايات المتحدة وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

واتهم ترامب الفلسطينيين بأنهم "قللوا من احترام" الولايات المتحدة عندما رفض عباس لقاء نائب الرئيس الأميركي مايك بنس خلال زيارة أجراها الأخير إلى المنطقة. وقال ترامب: "نعطيهم مئات ملايين الدولارات إغاثة ودعما"، محذرا "لن يُدفع لهم هذا المال إلا إذا جلسوا وتفاوضوا من أجل السلام".

### أزمة قطاع غزة

رغم حالة السريّة التي أحاطت محادثات وفد حماس القاهرة، تمّ كشف الكثير من التفاصيل عن هذه المحادثات، من خلال حوار شامل مع نائب رئيس حركة حماس خليل الحية. وكان وفد من حركة حماس برئاسة رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية وصل بشكل مفاجئ في ٩-٢-٢٠١٨ إلى مصر، وقال خليل الحية أن زيارة حماس للقاهرة لها أهداف، على رأسها ما يتعلّق بالعلاقة الثنائية مع مصر، ثم ملف غزة وأزماتها وكيفية حلها، وبحث إلزام السلطة الفلسطينية لحل تلك الأزمات، وكذلك الضغط على الاحتلال لرفع يده الغليظة وسيفه عن القطاع، مع النقاش حول مساهمة مصر في التخفيف عن معاناة غزة وإعادة بناء البنية التحتية. كما اهتمت الزيارة بدراسة الملف الأمني وحفظ الحدود الفلسطينية والمصرية. وكذلك تحدثنا في موضوع صفقة القرن وما تتعرض له القضية الفلسطينية من محاولات تصفية، وأخيرا تحدثنا في ملف المصالحة الوطنية مع الإخوة المصريين، وهناك شق آخر من الزيارة هو شق داخلي متعلق بالحركة وعقد اجتماعات مع قيادات الحركة في الخارج وستأتي قيادات أخرى للالتقاء برئيس حركة حماس وغيره من الوفد لعدم التقائنا منذ فترة بسبب الظروف القائمة في المنطقة وظروفنا الحالية.

وأضاف، لقد تناقشنا مع الإخوة في مصر واللواء عباس كامل رئيس جهاز المخابرات العامة في موضوع المصالحة كاملاً وما هي العقبات التي تقف أمامها وما هو المطلوب.. وبالتالي موضوع الجباية

المالية هو موضوع «فني»، ونحن منذ البداية لسنا ضد تسليم الجباية وفق ما تم الاتفاق عليه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، بل نحن ملتزمون به، نحن نريد أن نسلّم الجباية على أن تقوم الحكومة بدفع رواتب الموظفين إلى تنتهي اللجنة الإدارية -لحماس- من عملها. نحن لم نجد من السلطة الوطنية ولا من الحكومة ولا من أي جهة «ضمانة» أنه إذا دُفعت الجباية في غزة، ستلتزم الحكومة بدفع رواتب للموظفين جميعاً، وبالتالي نحن لسنا لا هواة أن نمتنع عن تسليم الجباية ولا غير ذلك، نحن لدينا موظفون ولدينا متطلبات، وعندما تقوم الحكومة بهذا الواجب، فستتحمل كل شيء. لقد سلّمنا الحكومة وسلّمنا الوزارات وسلّمنا المعابر ورحبنا بالحكومة، وموضوع الجباية له علاقة بحقوق الموظفين والميزانية التشغيلية للوزارات، وبالتالي نحن قلنا للمصريين إن موضوع الجباية موضوع سهل، إذا كان هناك «ضمانة» لدى السلطة الوطنية بدفع الرواتب .

وأضاف: "أولاً نحن تجاوزنا هذا الموضوع منذ حل اللجنة الإدارية في سبتمبر/أيلول الماضي، وتجاوزنا هذا الموضوع عندما توافقنا مع حركة فتح برعاية مصرية، وبالتالي فالعقوبات تتحمل مسؤوليتها الحكومة والسلطة والرئاسة. نحن كشعب فلسطيني وكحركة حماس من موقعنا الوطني نقول إن هذه العقوبات جريمة وطنية، وكل من يشارك فيها هو يُجرم بحق الشعب الفلسطيني، غزة تستحق أن تُشكر وتُحمد وتوضع على الرؤوس ولا أن تعاقب، وبالتالي مسؤولية الحكومة أن ترفع العقوبات، ومن ناحية ربط العقوبات بتمكين الحكومة، فلقد تلكأت الحكومة عندما جاء استحقاق دفع الرواتب، ونحن في آخر لقاء مع السيد الحمدالله (رئيس الوزراء) يوم ٧/ ١٢ الماضي، تكلمنا في نقطتين: الأولى أننا جاهزون أن تُدفع الجباية المالية وليس لدينا إشكالية أن نسلّمها مع المعابر، لكن دفع الرواتب سيكون وفق الاتفاق، الذي ينص أن تستلم الحكومة الجباية الداخلية وأن تدفع الرواتب مباشرة وكل هذه متزامنة لا يفصلها يوم أو يومين.. وبعد الاتفاق مع رامي الحمدالله جلسنا معه واتفقنا ووعدنا أن يرد ولم يرد حتى جاء الاستحقاق.

النقطة الثانية بالنسبة لموضوع التمكين فهو موضوع «فضفاض» وكل يوم نسمع اشتراطات، نحن نريد أن نطبق ما تم الاتفاق عليه وأن تقوم الحكومة بكل الواجبات، أما كل يوم نسمع اشتراط جديد لا يعقل، هناك مسار كامل وهناك اتفاق، نحن نقول أن المصالحة ما زالت قائمة ولكنها تسير ببطء. لذا نطالب من أبو مازن والحكومة الفلسطينية والسلطة الوطنية وحركة فتح أن يدفع الجميع باتجاه المصالحة، لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية بما ظهر من خطة ترامب وإجراءات الاحتلال.

ومن جهةٍ أخرى أفادت مصادر صحفية بأن حركة حماس ناقشت، بشكلٍ موسع، إمكانية تشكيل حكومة إنقاذ وطني في قطاع غزة، في خطوة تستهدف إقصاء حكومة الوفاق؛ لكنها لم تتخذ خطوات على الأرض، بسبب عدم تقبل فصائل فلسطينية أخرى للفكرة، وخشية من غضب مصري. وإن الفكرة لا تزال مطروحة على طاولة البحث، بين أفكار أخرى، في محاولة أيضاً للضغط على السلطة الفلسطينية. وأكدت المصادر أن الحركة في خضم نقاش واسع حول مستقبلها ومستقبل قطاع غزة، في ظل تفاقم الأزمات، وانسداد أفق المصالحة، وتراجع الدعم المالي لها.

وتوجّه حماس نحو تشكيل حكومة إنقاذ وطني في غزة، ليس سرّاً، فقد دعت حماس، إلى رحيل حكومة رامي الحمد الله وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، تخدم الكل الفلسطيني وتُسهم بشكل كبير في إنجاز الوحدة والمصالحة.

وأكدت المصادر أن الفصائل الفلسطينية لم تُعر هذه الدعوة أهمية، لكن تطور الموقف مع دعوة محمود الزهار، رئيس كتلة التغيير والإصلاح، جميع أعضاء المجلس التشريعي من الكتل والقوائم البرلمانية، لعقد جلسة طارئة لمناقشة تشكيل حكومة إنقاذ وطني، وكيفية الرقابة عليها. وقال الزهار خلال جلسة لكتلة حماس في المجلس التشريعي عقدت في غزة، إن «حكومة الحمد الله حكومة غير شرعية، لأنها لم تمنح الثقة من المجلس التشريعي وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني وبنود اتفاق الفصائل الفلسطينية». وطالب الزهار النائب العام بـ«فتح تحقيق رسمي بالفساد مع رئيس الحكومة رامي الحمد الله والفريق العامل، لانتحالهم صفة الحكومة والوزارة، وقيامهم بالتصرف في المال العام خلافاً للقانون الأساسي والأصول». ودعا «الأطراف ذات العلاقة، إلى إبلاغ الوسيط المصري بصورة حازمة عن موقف المجلس التشريعي، من أجل إلزام حركة فتح بتنفيذ بنود اتفاقيات المصالحة». وطالب الزهار القوى الفلسطينية والأطر الوطنية الفاعلة بأن تقول رأيها صراحة في الجهة المعطلة للاتفاقيات المذكورة.

أوضح القيادي في حركة حماس الدكتور محمود الزهار، أن ما صدر عنه من تصريحات حول حكومة الوفاق الوطني في جلسة المجلس التشريعي، هي مشروع قرار تم المصادقة عليه من جميع أعضاء المجلس، وليست تصريحات شخصية. ولفت إلى أنه كرئيس للجنة السياسية في المجلس التشريعي قدم المشروع بالوثائق والأدلة وتم قراءته والتعديل عليه ومن ثم إقراره من جميع أعضاء المجلس.

وأكد على أن الشرعية الوحيدة الموجودة هي المجلس التشريعي، ورئيس السلطة غير شرعي لأن فترة ولايته انتهت منذ بعد أربعة سنوات من انتخابه، وما بعد ذلك هو مغتصب للشرعية منذ العام ٢٠٠٩.

وقال: "إن الألفاظ التي تلفظوا بها عليه، واضح أنها من البيئة التي يعيشوا فيها (بيئة الفجور)، ولا يستحق النظر إليها لأننا أمام مجموعة من الناس التي استحلّت التجسس مع العدو ووصفته بالمقدس، وليس بعد الخيانة جريمة".

وحول قضية المصالحة، تساءل الزهار ألا تعتبر الإجراءات التي اتخذتها السلطة غير الشرعية ضد غزة تساهم في تعميق الانقسام أم لا؟ ومن هو الذي يرتكب جريمة ضد المصالحة؟ بعد أن سلمتهم حركة حماس كل شيء في غزة.

وأوضح أن مصطلح المصالحة مضلل، لأنه لا مصالحة بين من يتعاون مع العدو ومن يقاوم العدو، وإنما ما يجري هو تطبيق اتفاق ٢٠١١.

وعن عدم تسليم جباية غزة لوزارة المالية، قال: "كان لدينا معلومات أنهم سيستلموا الجباية ولن يدفعوا رواتب للموظفين، لذلك وضعت هذه الأموال في البنك أمانة، على أن تسلم بعد أن يصرفوا رواتب للموظفين وهو ما لم يتم". وأضاف، لو أنهم صرفوا الرواتب لأخذوا الجباية، لكنهم في الحقيقة، سيأخذوا الجباية ولن يدفعوا رواتب لمزيد من الضغط على غزة.

وأشار إلى أن تصريحات رئيس السلطة محمود عباس التي قال فيها، لن أدفع رواتب إلى أن تأتي حماس كالخاتم في أصبعي، إضافة إلى أنهم يقولون نريد جيش واحد وهذا يعني أنهم يريدون أن يجهزوا على سلاح حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وتشير دعوة الزهار إلى ضغوط داخلية من مسؤولين في حماس لتشكيل حكومة الإنقاذ. ويعبر موقف الزهار عن رأي كثيرين في قيادة الحركة، لكن تياراً آخر يرفض ذلك، ويقول إن على حماس عدم العودة إلى حكم قطاع غزة مهما كلف الأمر.

وكان مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، أسامة حمدان، قد أعلن أن الحركة تستعدّ لمرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس، وأضاف حمدان بأن لدى حماس ٣ أوراق قوة، يجب ألا نغفل عنها: "المقاومة،

وطبيعة القضية التي لا يسهل إنهاؤها، والبيئة الإقليمية المتحركة، وفتح في مأزق فشل التسوية، وسقوط وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وأظن أن الرئيس عباس انتهى سياسياً.

وطرح رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، مراراً، شروط حكومته من أجل استكمال العمل في قطاع غزة، وتشمل تسلّم الوزارات والمعابر والجباية المالية والسماح للموظفين القدامى بالعودة، لكن حماس اتهمته بممارسة التضليل.

وكانت حركة حماس سلّمت مسؤولية القطاع لحكومة التوافق الوطني، وفق اتفاق المصالحة في القاهرة في أكتوبر (تشرين الأول) العام الماضي، لكن الحكومة اتهمتها بمواصلة السيطرة على الوزارات والمؤسسات والجباية المالية.

ويعكس التلاسن بين حماس والحكومة الفلسطينية المدى الذي وصل إليه تدهور العلاقات بين الجانبين، وصعوبة تحقيق اتفاق في غزة. وتواجه الساحة الفلسطينية خلافاً سياسياً وقانونياً متوقعاً في حالة غياب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حول «الرئيس المؤقت»، إذ تقول حماس إنه منها وهو رئيس المجلس التشريعي وتقول فتح أنه لا توجد رئاسة حالية للمجلس. ولم يُعرف بعد إذا ما كان عباس سيعين نائباً له في الفترة القريبة المقبلة، وهو مطلب قديم استُبدلت به انتخابات داخل فتح وأخرى مُرتقبة داخل المنظمة لتأمين انتقال سلسل للسلطة.

## مستقبل السلطة

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أن حكومة بنيامين نتانياهو منذ ٢٠٠٩ تهدف إلى تدمير السلطة الفلسطينية، وإعادة الإدارة المدنية بعدما كانت قد حُلّت سنة ١٩٩٥.

وأضاف في مقابلة مع "سكاي نيوز عربية"، أن الشعب الفلسطيني يتّجه إلى حل الدولة الواحدة بالحقوق المتساوية وهو أمر لن يقبله أي إسرائيلي، كما أشار إلى أن ما يطمح إليه نتانياهو هو دولة واحدة بنظامين على غرار "الأبارتهايد"، وهو ما لن يقبله الشعب الفلسطيني.

وكان عريقات قال في تصريحات صحفية مع القناة الثانية، أن رئيس السلطة الفلسطينية الحقيقي بات وزير جيش الإحتلال أفيغدور ليبرمان، وأكد أن ما قاله يتماهى مع ما صرّح به الرئيس عباس، حين تحدّث عن "سلطة بدون سلطة واحتلال بدون كلفة".

وأشار إلى مخطط بدأ سنة ٢٠٠٤ على عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، أرييل شارون، لفك ارتباط غزة بالضفة الغربية اعتقاداً منه أن هذا يضرب مشروع الدولتين. ودعا إلى إزالة الانقسام، قائلاً أن ثمة واقعاً جديداً في ظلّ "الإدارة الأميركية التي انحازت إلى الجانب الإسرائيلي". وأن السلطة تتحرك وفق المتاح، وفي مراعاة للقانون الدولي، وأشاد بدعم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، إزاء اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وكان مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، أسامة حمدان، قد أعلن أن الحركة تستعد لمرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس، وأضاف حمدان بأن لدى حماس ٣ أوراق قوة، يجب ألاّ نغفل عنها: المقاومة، وطبيعة القضية التي لا يسهل إنهاؤها، والبيئة الإقليمية المتحركة، وفتح في مأزق فشل التسوية، وسقوط وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وأظن أن الرئيس عباس انتهى سياسياً. وأشار إلى أن ما قاله صائب عريقات يعبر عن أزمة السلطة وفريق التفاوض والتنسيق الأمني، واستمرار الاستيطان وتهويد القدس يؤكد ذلك، ولكن المشكلة هي عجز هذا الفريق عن القيام بما هو صحيح.

من جهته قال خليل الحية عن استعداد حركة حماس لمرحلة ما بعد الرئيس عباس، طالب الحية الرئيس أبو مازن بأن يعيد ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي لنقل السلطة بسلاسة، مشدداً على ضرورة تطبيق ما تم الاتفاق عليه في بنود المصالحة، إذ إن الاتفاق يتحدث عن قيادة وطنية واحدة. وأكد الحية أن المخرج للحالة الفلسطينية بإعادة الشرعيات، وبناء المؤسسات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني عبر الانتخابات، موضعاً أن الذهاب للانتخابات هو الحل الأسلم عبر التوافق على ذلك سريعاً.

### الإستيطان في القدس

أفيد بأن بلدية الاحتلال في مدينة القدس صادقت، على بناء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية في المنطقة الواقعة بين مستوطنة "جيلو"، ومنطقة شارع الأنفاق؛ وتبلغ مساحة الأرض التي ستقام عليها الوحدات الاستيطانية الجديدة حوالي ٢٨٠ دونما، ومعظمها أراضي ملكية خاصة.

وقال نائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ورئيس لجنة التخطيط المحلية: "اليوم هو يوم تاريخي لمدينة القدس التي تنقصها الأراضي، صادقتنا على آلاف الوحدات الاستيطانية في جيلو، وهذا يعني مزيد من الأزواج الشابة في المدينة، ومن أجل الاستمرار في تطوير القدس، ومنحها الدفعة الأكبر في السنوات الأخيرة".

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بوضع اللبنة الأولى لإقامة مجمع سياحي تهويدي ضخم على أنقاض حي المجاهدين في الجهة الغربية من ساحة البراق المطل على المسجد الأقصى؛ وأظهرت صور فوتوغرافية التقطها ناشطون مقدسيون لساحة البراق، قيام طواقم فنية وهندسية بنصب رافعة عملاقة في الساحة، تتيح لطواقم العمل التي شكّلها الاحتلال الشروع في بناء هذا المجمع التهويدي، بعد أن قامت على مدى الشهور الماضية بصب قواعد إسمنتية ضخمة قبل أربع سنوات تمت تهيئتها للبدء بأعمال البناء التي يتوقع أن تستمر عدة سنوات.

ويُذكر أنه في السادس من شهر إبريل/نيسان ٢٠١٧، طرح مركز "بيت هاليباه" الديني المتطرف عطاء لبناء ما يسمى بـ "صندوق تراثي حائط المبكى" ليتم بناؤه في ساحة حائط البراق، ضمن مشروع ما عرف في حينه بـ "تطوير ساحة حائط البراق".

ووفقاً للمخطط الذي أعلن عنه، فسيقام بناء ضخم بمساحة ٤٢٣٠ متراً مربعاً، يتكون من ٤ طوابق، ستخصص للآثار والزوار وطابق لعرض ما يسمونها بالمكتشفات الأثرية التي وجدت في القدس بالإضافة إلى مكتبة.

ويرتبط هذا المخطط بمخططات أخرى، جارٍ العمل على تنفيذها داخل وحول البلدة القديمة من القدس، وفي منطقة (القصور الأموية) جنوب المسجد الأقصى وحائط البراق، فهناك مبنى دافيدسون الواقع عند القصور الأموية جنوب المسجد الأقصى، وبناء مجمع "شطاروس" الضخم في ساحة البراق.

من جهته وزير المواصلات والاستخبارات بحكومة الاحتلال، "يسرائيل كاتس"، قال خلال ما يسمّى بـ "مؤتمر القدس ١٥" الخطوط العريضة لخطته السياسية المتعلقة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وما يتعلّق بقطاع غزة، "علينا أن نمضي لإقرار قانون فرض السيادة الإسرائيلية على كل مدينة القدس، فهذا قانون صهيوني وقانون تاريخي سيزيد من حدود مدينة القدس لتصل الحدود لمنطقة غوش عتصيون قرب بيت لحم، وضخّ مستوطنات معاليه ادوميم وافرات وبيتار عيليت وجفعات زئيف، لتكن جزء من القدس الكبرى.

وأضاف: "لقد تعهدت بأنه في إطار التطوير خلال الخمس سنوات المقبلة أن يتم توسيع البنى التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية. وها نحن الآن نعبّد طريق التفافي يربط مستوطنات بمدن داخل إسرائيل وهي كفار سابا وهرتسليا، كما نعمل الآن على شق طرق التفافية أخرى داخل الضفة الغربية لتعزيز الاستيطان".

كما دعا كاتس للتخلّص من مسؤولية "إسرائيل" عن قطاع غزة قائلاً: "خطتي تدعو لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وستقلّص الخطة حجم المشكلة، وستُعفي إسرائيل من مسؤوليتها عن قطاع غزة، وسيكون دورنا حيال قطاع غزة فقط للردع ومنع وقوع عمليات تنطلق من القطاع". وأضاف: "علينا أن نستغل الانقسام بين فتح وحماس ونتخلّص من غزة قبل فوات الأوان، و يجب أن نمنح غزة ميناء ومطار في الجزيرة الصناعية التي اقترحت إنشائها أمام شواطئ قطاع غزة لنتحرر من كل المسؤولية الملقاة على أكتافنا بسبب قطاع غزة".

في إطار الدعم الأمريكي اللامحدود للعدو، صرّح السفير الأمريكي في "إسرائيل" دافيد فريدمان، خلال لقاءه برؤساء المنظمات اليهودية في مدينة القدس المحتلة قائلاً: "إن إجلاء المستوطنين من الضفة الغربية سيؤدي إلى حرب أهلية داخل "إسرائيل"، لذلك سيبقى المستوطنون في أماكنهم". وأضاف: "إن رفض المستوطنين الإخلاء أمر يقلق الحكومة، وإن قيادة الجيش "الإسرائيلي" أصبحت تنتمي للصهيونية المتديّنة فضباط الجيش ملتزمون بفكرة أن أرض فلسطين منحه أعطاها الله لليهود"، على حدّ قوله.

وحيال الترتيبات الأمنية المستقبلية مع الفلسطينيين قال فريدمان: "يجب أن تبقى "إسرائيل" تسيطر أمنياً على الأغوار، وإلا فإنّ الضفة الغربية ستحوّل إلى غزة، وهذا الأمر يجب عدم السماح به، ولفت إلى أنّه سيتم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة قبل نهاية عام ٢٠١٩.

وأوضح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، والذي نُشر في ٢١-٢-٢٠١٨، أن السلطات الإسرائيلية، كثّفت عمليات توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث فشلت الجهود الأميركية والدولية "الرامية إلى إحياء المفاوضات"، وظل التوتر يسود العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية.

وأشار تقرير المنظمة إلى "قانون تنظيم الاستيطان" الذي يقضي، بأثر رجعي، إضفاء الشرعية على استيلاء المستوطنين على آلاف الهكتارات من الأراضي المملوكة ملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين، وإضفاء الشرعية على قرابة ٤٥٠٠ منزل للمستوطنين، مبيّناً أن سلطات الإحتلال أعلنت عن عطاءات لإنشاء عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، وفي شتّى أنحاء الضفة الغربية. ووصف التقرير اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه "انتهاك للقانون الدولي".

وأشار إلى أن سلطات الإحتلال نفّذت عدداً كبيراً من عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية، من بينها ٤٢٣ من المنازل والمباني بزعم أنها لم تحصل على تراخيص إسرائيلية، التي ظلّ الحصول عليها أمراً مستحيلاً على الفلسطينيين من الناحية الفعلية، وتمّ إخلاء أكثر من ٦٦٠ شخصاً بصورةٍ قسرية.

وأوضح التقرير أن سلطات الإحتلال استخدمت مجموعة من التدابير استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان الذين انتقدوا استمرار الإحتلال، مشيراً إلى أن الكنيسة قد أقرّ في آذار الماضي تعديلاً على قانون الدخول إلى إسرائيل، حيث نصّ على منع كل من يعمل مع منظمة أصدرت، أو رُوّجت دعوات إلى مقاطعة إسرائيل أو الكيانات الإسرائيلية، بما فيها المستوطنات، من دخول إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستمرت السلطات في منع محاولات العاملين في مجال حقوق الإنسان لتوثيق الأوضاع، وذلك بمنعهم من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### مستقبل نتياهو

قدّمت شرطة الإحتلال توصياتها في القضايا التي تبحث في شبهات فساد نتياهو حول الملفين ١٠٠٠ و٢٠٠٠، والاشتباه في مخالفات رشوة واحتيال وخيانة الأمانة. ويشير ملف ١٠٠٠ الشبهات حول نتياهو وعائلته، بتلقّي رشاي من رجال أعمال بارزين، كأرون ميلتشين وجيمس باكر، مقابل تمرير مصالحهم. أما ملف ٢٠٠٠ فيتضمن شبهات حول نتياهو، بالتعاون مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" رجل الأعمال نوني موزس، بسن قانون في الكنيسة، ينص على منع إصدار الصحف اليومية المجانية، لضرب صحيفة "يسرائيل هيوم" المنافسة ليديعوت، مقابل نشر "يديعوت أحرونوت"، أخباراً إيجابية عن نتياهو.

وكانت المحكمة العليا قد رفضت، الالتماس ضد نشر توصيات الشرطة في ملفات التحقيق، وذلك لغياب أسباب التدخل في عمل وزير الأمن الداخلي والمفتش العام للشرطة والمستشار القضائي للحكومة، فإن الالتماس يُرفض.

من جهته قال المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، أن التحقيقات مع بنيامين نتنياهو، كانت موضوعية ونزيهة ولم يحرّكها أي دافع شخصي، في رد على محاولة نتنياهو وأعضاء الليكود التشكيك بالتحقيقات ومهنية المحققين، وصرّح أن لا مشكلة لديه في تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو.

وبعد أن أوصت الشرطة الإسرائيلية المستشار القانوني للحكومة بتقديم لائحة اتهام بحق نتنياهو في ملفي فساد، شرعت الشرطة بالتحقيق في ملف فساد جديد يعتبر أخطر الملفات التي يواجهها نتنياهو الذي بات مستقبه السياسي على المحك، حيث وقع المدير العام السابق لوزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، على اتفاق "شاهد ملك"، مع شرطة الإحتلال التي تواصل التحقيقات في "القضية ٤٠٠٠" والمتمحورة حول شبّهات الفساد في شركة "بيزك" وموقع "واللا" الإلكتروني، كما تجري الشرطة اتصالات في مرحلة متقدّمة للتوقيع على اتفاق شبيه مع "نير حيفتس" المستشار الإعلامي السابق لنتنياهو.

ويتوقع أن يفيد "فيلبر" الذي يعتبر من المقرّبين لنتنياهو وكاتم أسراره في شهادته، بأن نتنياهو أمره بمنح فوائد تنظيمية لـ"بيزك" عندما كان المدير العام لوزارة الاتصالات، وأفادت صحيفة "هآرتس" أن فيلبر سيوقع وسيجرم نتنياهو مقابل حكم مخفف دون أن يقضي عقوبة السجن الفعلي.

ويُشْتَبه في أنه مقابل الحصول على نفس المزايا، قدم شأؤول أولوفيتش، مالك "بيزك"، تغطية للزوجين نتنياهو على موقع "واللا"، الذي يملكه أيضا.

وتتمحور الشبّهات المنسوبة إلى نتنياهو من خلال الملف المذكور، بأنه عمل أثناء توليه منصب وزير الاتصالات في الحكومة الحالية من أجل اتّخاذ قرارات لصالح شركة "بيزك"، مقابل ضمان صاحب الشركة، أولوفيتش، التغطية الإعلامية الإيجابية في موقع "واللا" الإلكتروني الذي يملكه.

وواجه محقّو الشرطة مدير عام موقع "واللا" إيلان يشوعه، مع كبار الأشخاص المتورّطين في القضية، بما في ذلك مالك شركة "بيزك" أولوفيتش، وقبل عدة أسابيع، قدّم يشوعه للسلطات إفادته حول الطريقة التي حول بها موقع "واللا" التغطية لصالح نتنياهو وزوجته سارة. كما استعرض التوجّهات والمراجع العديدة التي تلقّاها بهذا الخصوص.

ويتمسك بنيامين نتنياهو بمنصبه على الرغم من ملفات الفساد العديدة التي تلاحقه، وعقّب على التطورات بملف التحقيق بالقول: "ما يحدث.. هو حملة مسعورة وجنون وفضيحة، يتم تقديم إدعاءين كاذبين، كجزء من حملة الملاحقة والاضطهاد ضدي ولأسرتي التي استمرت لسنوات".

وقال إنه "من المستحيل تجاهل أن الأمر مدبر"، وعندما يخرج الهواء (يقصد أن الاتهامات لم تكن إلا فراغا) من ملف القضية ١٠٠٠، وفي ملف ٢٠٠٠، يعمدون إلى إنشاء وخلق ملفات جديدة، إنهم يخلقون ملفا جديدا كل ساعتين. وأضاف "نحن نعرف ما هو الهدف، لخلق غمامة فوق رأس رئيس الوزراء (..) أريدكم أن تعرفوا أنني أثق بكم، وأثق بالنظام القضائي، ويمكنكم الاعتماد علي، وسأواصل قيادة دولة إسرائيل بمسؤولية كبيرة وبتفانٍ".

يذكر أن الشرطة وسلطة الأوراق المالية، أعلنت، أنه "تراكمت شبهات تتصل بمخالفات في مجال الاستقامة والاحتيال وقانون منع تبييض الأموال وقانون الأوراق المالية، ونفذت على فترة زمنية طويلة بشكل متواصل ومنهجي ضمن منظومة علاقات كانت بين أصحاب المناصب في شركة بيزك وبين موظفي جمهور ومقربين منهم ومشتبه بهم آخرين".

وأظهر استطلاع خاص للرأي، أجرته القناة الثانية، وجاء على ضوء آخر التطورات في "الملف ٤٠٠٠"، أن ٥٠% من الجمهور العام الصهيوني، يرى أن نتنياهو لا يمكنه إكمال مهامه كرئيس للحكومة.

ووفقاً للاستطلاع، فإن ٥٠% من المستطلعة آراؤهم، يرون أن نتنياهو ينبغي أن يستقيل، مقارنة مع ٣٣%، يعتقدون أن نتنياهو يجب أن يبقى في منصبه. ويعتقد ٤٢% أنه ينبغي إجراء انتخابات، لا سيما عقب التطورات الأخيرة، مقارنة مع ٣٦% ممن يعارضون الذهاب إلى الانتخابات، إذ إنهم لا يرون في تقديم موعدها حلا.

وأظهر استطلاع آخر، أجرته القناة العاشرة، أنه وعلى الرغم من التحقيقات، فإن الليكود يحافظ على هيمنته وسلطته، مع نتنياهو أو بدونه، وفي حال أجريت الانتخابات، فإن حزب الليكود برئاسة نتنياهو سيحظى بـ ٢٧ مقعدا في الكنيست وكان سيحصل على ٢٦ مقعدا بدونه.

ومن جهةٍ أخرى ينوي رئيس كتلة ميرتس "ايلان غيلاوون" تقديم مشروع قانون لحل الكنيست والبدء بإجراءات الإعداد لانتخابات مبكرة. ومن المقرر أن يصوّت الكنيست على مشروع القرار بكامل هيئته وأخر

شهر شباط. وقال رئيس كتلة ميرتس أن نتتياهو فقد ثقة الجمهور وشرعيته رئيساً للوزراء، وأضاف "غيلؤون" أنه سيبدأ بحملة لإقناع أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي بتأييد القانون الجديد بحل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة.

من جهتها قالت صحيفة إسرائيل اليوم المقرّبة من نتتياهو، أنه في أعقاب التطورات الأخيرة في ملفات التحقيق والقضايا الجديدة التي تظهر يوماً بعد يوم ضد نتتياهو، تزداد التقديرات في المنظومة السياسية بأن أحد الاحتمالات الموجودة أمامه على الصعيد السياسي هي تقديم موعد الانتخابات، وأنه وحسب تقديرات عدد من أعضاء الكنيست فإن نتتياهو لن ينسحب من منصبه نتيجة التحقيقات الجنائية. وأضافت الصحيفة نقلاً عن أعضاء كنيست، أن نتتياهو سيسارع إلى الانتخابات من أجل الحصول على تفويض جديد من الشعب. وأوضحت أن هذه التقديرات تأتي في ظلّ تقدم الليكود في استطلاعات الرأي الحالية والتي جاءت على إثر تقديم التوصيات ضد نتتياهو من قبل الشرطة بضرورة تقديمه للمحاكمة.

### صفقة غاز إلى مصر

أعلنت مجموعة ديليك الإسرائيلية للطاقة، الإثنين ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٨، أنها وقّعت اتفاقاً بقيمة ١٥ مليار دولار لبيع الغاز الطبيعي إلى مصر، في عقد وصفه رئيس الوزراء، بنيامين نتانياهو، بـ"التاريخي"، ووصف اليوم بالـ"عيد".

وقال نتتياهو: "أرحّب بهذه الاتفاقية التاريخية التي تم الإعلان عنها للتوّ، والتي تقضي بتصدير غاز طبيعي إسرائيلي إلى مصر. هذه الاتفاقية ستُدخل المليارات إلى خزينة الدولة، وستُصرف هذه الأموال لاحقاً على التعليم والخدمات الصحية والرفاهية لمصلحة المواطنين الإسرائيليين".

وأضاف: "لم يؤمن الكثيرون بمخطط الغاز، وقد قمنا باعتماده لأننا علمنا أنه سيعزّز أمننا واقتصادنا وعلاقتنا الإقليمية، لكن فوق كل شيء آخر، إنه يعزز المواطنين الإسرائيليين. هذا هو يوم عيد". وأوضحت شركة ديليك، في بيان، أنه تمّ التوصل إلى اتفاق بين شريكها الأميركي "نوبل إنيرجي" لتزويد شركة "دولفينوس" المصرية بـ٦٤ مليار متر مكعب من الغاز، سيتمّ استخراجها من حقل "تامارا" و"ليفياثان" البحريّين في البحر المتوسط.

وبدأ استغلال حقل "تامارا" عام ٢٠١٣، ويبلغ حجم احتياطه ٢٣٨ مليار متر مكعب. وهو أحد أكثر حقول الغاز الواعدة التي اكتشفت في السنوات الأخيرة قبالة ساحل إسرائيل. ومن المقرر أن يبدأ استغلال حقل "ليفياثان" عام ٢٠١٩، عندما يبدأ احتياطي حقل "تامارا" بالانحسار، ويبعد حقل "تامارا" مسافة ١٣٠ كم عن شاطئ حيفا.

وكانت إسرائيل وقّعت، في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، عقداً قيمته ١٠ مليارات دولار لتوريد الغاز من حقل "ليفياثان" إلى الأردن، وتجري دراسة عدّة خيارات لنقل الغاز إلى مصر، من بينها استخدام خط أنابيب غاز شرق المتوسط.

ومن بين الخيارات الأخرى قيد الدراسة لتصدير كمية الغاز، البالغة ٦٤ مليار متر مكعب، استخدام خط الأنابيب الأردني-الإسرائيلي، الجاري بناؤه في إطار اتفاق لتزويد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية بالغاز من حقل "لوثيان". وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز اليوم أن اتفاقات تصدير الغاز الطبيعي ستقوي العلاقات بين بلاده ومصر.

### التصعيد على القطاع

كشفت صحيفة إسرائيل اليوم بأن الكابنيت السياسي الأمني قد أجرى جلسة خاصة لمناقشة محاولات حماس استهداف جنود جيش الإحتلال على الجدار الحدودي مع قطاع غزة، وذلك قبل ثلاثة أيام فقط من وقوع عملية تفجير العبوة الناسفة بقوة من جيش الإحتلال والتي أسفرت عن إصابة ٤ جنود بجراح مختلفة.

ووفقاً للصحيفة فإن المستوى السياسي قد ناقش سبل التعامل مع محاولات حماس إشعال المنطقة من خلال المظاهرات الشعبية الحاشدة نحو إسرائيل، حيث أن هناك مخاوف إسرائيلية من إقدام حماس على حشد آلاف المتظاهرين على الجدار الحدودي مع غزة، الأمر الذي قد يُشعل المنطقة في حال وقع عدد من القتلى في صفوف المتظاهرين إضافة إلى تأليب الرأي الدولي ضد إسرائيل.

ووفقاً لمصدر عسكري إسرائيلي مسؤول فإنّ جولة التصعيد الأخيرة مع غزة قد انتهت، وذلك مع إرسال حماس برسائل للمنظومة الأمنية الإسرائيلية بعدم رغبتها بتوسيع التصعيد. ووفقاً لتقديرات الجيش فإنّ المسؤول عن زراعة العبوة الناسفة التي انفجرت في قوة من الجيش هو تنظيم لجان المقاومة الشعبية، كما أنه

قد تم إصدار أوامر عملياتية جديدة تقضي بتشديد أوامر إطلاق النار على المتظاهرين على الجدار الحدودي مع غزة.

وهدد منسق أعمال حكومة الإحتلال في الأراضي الفلسطينية "يؤاف مردخاي" بأن الجيش سيستعمل القوة والعنف ضد المظاهرات الشعبية على حدود قطاع غزة. وأضاف المنسق أن الجيش بدءاً من اليوم سيستخدم إجراءات وصفها بالقاسية والصارمة جداً ضد المتظاهرين على الحدود، قائلاً "التظاهرات تجاوزت الخط الأحمر ويجب أن تتوقف قبل أن يستعمل الجيش إجراءات بشكلٍ أفسى ممّا هو عليه الآن".

ويتداعى نشطاء التواصل الاجتماعي لخيار الزحف الشعبي نحو الحدود، وبدأوا بالتنظير لهذا الخيار الذي بات وحيداً مع انغلاق الخيارات التي من بينها خيار "التسوية" التي أطلق عليها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب رصاصاً "الرحمة" عندما اعترف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل". وتأتي الدعوات مع تزايد الضغوطات على اللاجئين الفلسطينيين، والتلويح بحل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وهو أمر يشكّل فرصة فلسطينية لفرض الواقع على "إسرائيل" والإقليم والعالم، وقد تربك بعض المخططات.

وخرجت دعوات شبابية على مواقع التواصل الشهر الجاري تنادي بالمشاركة في مسيرة ضخمة تجاه الحدود الشرقية لقطاع غزة مع الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وإنشاء مخيم هناك. ودعوات لمواجهة "إسرائيل" بسيلٍ بشري هائل يخترق السياج الفاصل من جميع الجهات لتجسيد حق العودة والتخلّص من الأزمات التي يعيشها الفلسطينيون المشردون في بقاع العالم بدأت تجد لها مسامح صاغية بعد نجاح جزئي للمبادرة التي نفذت على الحدود السورية واللبنانية في ١٥/مايو/٢٠١١ والتي انطلقت في ذكرى النكبة من ٣٠ نقطة تنتشر على طول حدود الدول المحيطة بفلسطين التاريخية؛ وهي الأردن وسوريا ولبنان ومصر. إلى جانب ذلك شهد قطاع غزة والضفة والمدن المحتلة تفاعلاً كبيراً مع الدعوة، ولاقت ردود فعلٍ دولية تنادي بضرورة تنفيذ الأمم المتحدة لقرارات تنص على حق العودة.

## الاقتصاد الفلسطيني

ذكر صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة يتباطئ في الوقت الذي يعرقل فيه جمود عملية السلام، والتوترات السياسية حركة الاقتصاد الفلسطيني. وقالت كارين أونجلي، رئيسة البعثة، التي راجعت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية خلال الشهر الحالي، أن "الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني أصبحت أكثر وضوحاً خلال ٢٠١٧"؛ ووفقاً لتقديرات البعثة فإن معدل نمو الاقتصاد

الفلسطيني خلال العام الماضي كان في حدود ٣% وهو أقل من تقديرات السلطة الفلسطينية. وأشار الصندوق إلى أن نقص التمويل يؤثر على كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبخاصة في قطاع غزة.

وقالت "أونجلي" أن نمو الاقتصاد بهذه الوتيرة لا يكفي لخلق وظائف جديدة ولا لتحسين مستوى المعيشة بصورة ملموسة للشعب الفلسطيني، مضيفاً أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعي للفلسطينيين يمثل خطراً كبيراً، مع تزايد خطر وصول الأحوال الإنسانية إلى مرحلة الانهيار.

كانت بعثة صندوق النقد قد زارت القدس المحتلة ورام الله خلال الفترة من ٤ إلى ١٤ شباط/فبراير الحالي، وأشارت بعثة صندوق النقد إلى أن إعادة توحيد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يعطي النمو "دفعاً بسيطاً"، لكن هذا الأمر ينطوي على خطورة بالنسبة لميزانية الحكومة الفلسطينية.

ودعا تقرير البعثة إلى "تغيير جذري" من كل الأطراف بما في ذلك إجراء إصلاحات جذرية من جانب السلطة الفلسطينية وتفعيل مشاركة المانحين الدوليين وتعاون إسرائيلي أقوى في مجال جمع وتوريد الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة الفلسطينية.

من جهتها قالت صحيفة لوموند الفرنسية أن قطاع غزة لم يعد يتداعى فحسب وإنما بدأ ينهار، قطاعاً بعد قطاع، عائلة تلو الأخرى، إنه ينزلق إلى أسفل الهاوية، وكل المراقبين مقتنعون بأن هذه الأراضي الفلسطينية على شفا جرف هار بعد أن أنهكتها ثلاث حروب وحصار مزدوج مصري إسرائيلي (يخنفها) منذ العام ٢٠٠٧. وتابعت: "تسارعت وتيرة هذا التدهور منذ نهاية العام ٢٠١٧ بشكلٍ دقّ ناقوس الخطر حتى بين المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، فغزة تبدو كما لو كانت تجربة غير مسبوقة في مختبر كبير، الغرض منها هو قياس صبر وجلد مليوني شخص داخل سجن محكم الإغلاق".

وكان اتحاد بلديات قطاع غزة أعلن الأربعاء تقليص الخدمات الأساسية التي يتم تقديمها للسكان بنسبة ٥٠%، بسبب قلة التمويل، واشتداد أزمة نقص الكهرباء، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

## التحديات ضد إيران

تعتبر التهديدات التي أطلقها نتنياهو، خلال كلمته أمام مؤتمر الأمن في ميونخ، باستهداف إيران بشكل مباشر، هي الأولى التي تصدر عن رئيس حكومة إسرائيلي، فحتى في ذروة الجدل الذي دار حول مخاطر

البرنامج النووي الإيراني قبيل الإعلان عن التوصل للاتفاق بين طهران والقوى العظمى، لم يُقدّم ننتياهو ولا سلفه إيهود أولمرت على إطلاق تهديدات مماثلة.

ويبدو أن ننتياهو يحاول أن يحقق من خلال إطلاق هذا التهديد غير المسبوق عدّة أهداف في آن. فمن ناحية يحاول ردع إيران عن تغيير قواعد الاشتباك التي ظلت سائدة في سورية حتى التصعيد الأخير، وتضمّنت قواعد الاشتباك تلك ثلاثة مركبات رئيسة: - وهي عدم إعاقة عمل الطيران العدو بشكلٍ جدي، وألاً تبادل إيران والقوى التي تعمل إلى جانبها في سورية لشنّ عمليات حربية ضدّ إسرائيل، والحفاظ على الطابع السريّ لعمليات العدو العسكرية، بحيث تنفّذ تل أبيب غاراتها في العمق السوري دون أن تُعلن عن ذلك بشكلٍ رسمي.

وأحدث التصعيد الأخير حالة من القلق في إسرائيل عندما تبين لها أنه أطاح بقواعد الاشتباك، حيث إنه لأول مرة تبادل إيران لتنفيذ عمل حربي يتمثل في اختراق الطائرة بدون طيار الأجواء في الجولان، إلى جانب أن الردّ على الغارات الإسرائيلية كان جاداً لدرجة أنّه أسفر لأول مرة عن إسقاط طائرة حربية إسرائيلية منذ العام ١٩٨٢، وهذا ما أجبر إسرائيل على الردّ بشكل علني على هذه التطورات، وهو ما أخرج المواجهة من دائرة السرّ للعلن.

وقد حرصت إسرائيل، في ما مضى، على الإبقاء على المواجهة في إطار الحرب السريّة، من أجل عدم السماح بإشعال مواجهة شاملة تخشى تل أبيب تبعاتها بشكلٍ كبير. فأشعال مواجهة شاملة يعني، ضمن تبعات أخرى، دخول "حزب الله" على خط المواجهة انطلاقاً من لبنان، ويُدرك صناع القرار في تل أبيب أن الجبهة الداخلية والعمق المدني الإسرائيلي غير جاهزين لمواجهة تبعات مواجهة شاملة مع "حزب الله" في الوقت الحالي، على اعتبار أن مثل هذه المواجهة ستقضي إلى المسّ بعددٍ كبيرٍ من المرافق الحيوية في إسرائيل، التي ستضطر أيضاً إلى إخلاء مئات الآلاف من المستوطنين في مناطق مختلفة.

أما الهدف الثاني من وراء تهديدات ننتياهو، فهو روسيا، عبر تهديده بشكل مباشر نظام بشار الأسد. فدوائر صنع القرار في تل أبيب تتطوّل من افتراض مفاده أنه من أجل إجبار موسكو على التخلّ من أجل ضمان احترام قواعد الاشتباك السابقة، يتوجّب التلويح بالمسّ بإنجازاتها، وعلى رأسها استقرار نظام الأسد.

ثالثاً، فإنّ تهديد ننتياهو يأتي من أجل لفت أنظار الأطراف الدولية والإقليمية إلى ضرورة الأخذ بخارطة المصالح الإسرائيلية، عند وضع حلّ سياسي للصراع في سورية.

ومن ناحية رابعة، فإن نتتها هو معني، من خلال التركيز على "الخطر الإيراني" في سورية، بتوفير بيئة تسمح بتسوية مطالبته، ومطالبة إدارة دونالد ترامب للأوروبيين بإعادة النظر في الاتفاق النووي بين طهران والقوى العظمى، ولا سيما أن نتتها هو دعا على هامش انعقاد مؤتمر ميونخ، بشكل واضح، إلى إلغاء الاتفاق النووي مع إيران.

وتشير الدلائل بأن تهديدات نتتها هو باستهداف إيران بشكل خاص تأتي بالتنسيق مع إدارة ترامب، حيث إنها جاءت بعد ثلاثة أيام على التهديدات التي أطلقها مستشار الأمن القومي الأميركي، هيربرت ماكماستر، بضرورة عدم السماح لـ"وكلاء إيران" في المنطقة بالعمل بحرية، وحديثه عن دلائل على استخدام نظام الأسد للسلاح الكيميائي.

وتهدف التهديدات الإسرائيلية والأميركية، على ما يبدو، إلى المسّ بدوافع إيران لمواصلة الاستثمار في تكريس نفوذها في سورية، إلى جانب محاولة التأثير على الموقف الروسي. فكل من تل أبيب وواشنطن لا يكتفيان بأن تواصل موسكو السماح لإسرائيل بهامش حرية مطلق في سورية، بل تحاولان، أيضاً، دفعها لفك الارتباط مع إيران.

وما يُعيق فرص تجاوب موسكو مع إسرائيل وإدارة ترامب حقيقة أن بوتين يعي أنه بدون القوات البرية التي توفرها إيران، فإن فرص الحفاظ على نظام الأسد تكاد تكون معدومة، علماً أن تأمين بقاء نظام الأسد يوفر لروسيا بيئة تسمح بالحفاظ على مصالحها. وهناك في تل أبيب من يدعو للتلويح ليس فقط بالعصا لروسيا، بل بالجزرة أيضاً، من خلال محاولة إغرائها بالاعتراف بها كقوة عظمى ومراعاة مصالحها في سورية والمنطقة تبعاً لذلك. مؤكداً أن حكومته ستواصل العمل ضد التواجد الإيراني في سوريا وأنها لن تسمح بقواعد عسكرية لها. واعتبر أن الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى يتيح الفرصة لطهران لتطوير برنامجها النووي، محذراً من أن الصواريخ الإيرانية ستطال أوروبا إن لم يتم وقف هذا الاتفاق، وأضاف: "هدفي الأساسي هو منع طهران من امتلاك السلاح النووي سواء من خلال اتفاق أو أي وسيلة أخرى".

من جهته قال وزير التربية والتعليم وعضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، نفتالي بينيت، "بدلاً من التعامل مع حزب الله والمنظمات الأخرى، يجب التعامل مع رأس الأفعى... إيران"، وأنه "من غير المعقول أن يسقط جنودنا في الشجاعة في الحرب ضدّ التبعات الإيرانية وهم يجلسون بشكل مريح في طهران"، وأضاف أنه يعتقد أنه "خلال أشهر سوف يتبنّى الجميع هذه الفكرة الاعتقاد (التعامل مباشرة مع

إيران)". وأشار إلى أنه لا يستطيع أن يعلن عن المواضيع التي تناولها المجلس الوزاري المصغر، إلا أنه أكد على ضرورة مواجهة إيران عوضاً عن مواجهة وكلائها بالمنطقة.

وكان المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، قد اجتمع لمناقشة التطورات في المنطقة الشمالية، مع العلم أنه تم تحديد موعد الجلسة قبل التصعيد الأخير، وذلك كجزء من سلسلة المناقشات المكثفة التي جرت مؤخراً، بشأن التخوفات الإسرائيلية من "التهديد الإيراني السوري اللبناني على الجبهة الشمالية".

### الرافضين للخدمة العسكرية

قالت حركة "رافضات" الداعمة لرافضي الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال أن عدد طلاب الصف الثاني عشر، الثانويين الذين وقّعوا على الرسالة السنوية، لرافضي الخدمة ارتفع لـ ٩٩ طالباً، بإضافة ٢٦ طالباً عمّن وقعوا عليها قبل نشرها، في نهاية كانون الأول الماضي. ويقع منذ ٦٠ يوماً ثلاثة شبان إسرائيليّين في السجن العسكري الخاص بسبب رفضهم تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، من منطلق رفضهم للاحتلال ولقمع شعب بأكمله. وهو لن يكون آخر حكم له، إذ أن الأحكام تُقرض تدريجياً، في محاولة لكسر موقف الرافضين.

أعرب عشرات من أبناء الشبيبة الإسرائيليين، عن رفضهم للتجنيد في الجيش الإسرائيلي، ويرفض هؤلاء الشبان كل الحلول التي يعرضها عليهم الجيش للتقليل من رفضهم، مثل تجنّد إدارية أو خدماتية ولكنهم يرفضون، في حين أن جيش الاحتلال يرفض الاعتراف بـ "رفض الخدمة لأسباب ضميرية"، وعادة حينما يصدر شهادة بتحرير الرافضين من الخدمة العسكرية بعد قضاء أشهر طويلة في السجون، يكون السبب المسجّل "عدم ملائمة".

وقال الشاب ساعر يهلوم في رسالة عمّمها قبل فرض حكم السجن عليه أنه يرفض التجنّد للجيش بسبب "معارضتي لسياسة حكومة إسرائيل المتواصلة منذ ٥٠ عاماً من السيطرة على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تحت حكم عسكري، وأرفض سياسة الحواجز وهدم البيوت والاستيطان وملاحقة الحركات السياسية، وحظر التجوّل والاعتقالات التعسفية". وأضاف: "باختصار أرفض احتلال شعب بأكمله تحت حكم عسكري

معادٍ لهم، أرفض أن يرسل أبناء وبنات جيلي ليكونوا قوة شرطة استعمارية على أبناء جيلنا الفلسطينيين في خدمة حكومة الرأسمال والاستيطان".

تتكرر المظاهرات منذ تعديل قانون التجنيد الإلزامي، خلال ولاية الحكومة السابقة، وبمبادرة حزب "ييش عتيد" برئاسة يائير لبيد، الذي تولّى منصب وزير المالية حينذاك. وتصدر سنوياً رسالة تعرف بكنية "رسالة الطلاب الثانويين" وذلك منذ ما يزيد على ٣٥ عاماً، ويوقع عليها عشرات الطلاب في المرحلة الثانوية، الذين ستفرض عليهم الخدمة العسكرية بعد أشهر قليلة. وهؤلاء الطلاب هم عادة ممّن يختارون المجاهرة برفضهم ويتحدّون المؤسسة الحاكمة، إلا أن هناك أعداداً أكبر، وفق التقديرات، ممّن يختارون عدم الخدمة بالتذرع بأسباب أخرى.